

التشاركية من منظور النهوض بالاقتصاد المحلي

مساع حقيقية لحلول جذرية إنقاذية بعيداً عن تحديد الهوية بين الخصخصة وسيطرة المحسوبية ما آفاق التشاركية اليوم؟

بارعة جمعة

تهدف إلى تعميق الفكر الاقتصادي الوطني الخاص وتكوين هويته الاقتصادية الوطنية، أي إعادة هيكلة بعض مؤسسات الدولة من جهة، وجمع الفعاليات ضمن مسار التنمية وفي إطار وطني من جهة أخرى، و اليوم بعد مضي قرابة الـ١٣ عاماً من عمر الحرب على سورية، باتت مسألة التشاركية ملحة للغاية، ولا سيما بعد صدور القانون رقم ٣ لعام ٢٠٢٤ القاضي بالسماح لجميع الشركات بالدخول ضمن عقد شراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي تعد المرة الأولى التي يُسمح بها للأسر المالكة الخاص بالدخول بصيغة شريك إستراتيجي تنموي يقدم خدمات عامة واستثمارية، حيث الأولوية هنا للاستثمار في البنى التحتية شرط مراعاة المصلحة العامة. واليوم بعد الخسائر المتلاحقة التي لحقت بالقطاع العام، باتت الشراكة بينه وبين الخاص بمنزلة الخيار الإنقاذي الوحيد له، بعيداً عن مفهوم الخصخصة التي ما زال الجميع يتخوف منها، لكن ثمة تساؤل يفرض نفسه أمام هذا الإصرار على المضي بنهج التشاركية وهو.. كيف نجد شراكة حقيقية وفاعلة بين القطاعين العام والخاص وتكاملاً في السياسات النقدية والتجارية خدمة للتنمية الاقتصادية؟!

آراء مرحبة ولكن..!!

لا يزال التعاطي مع الفكرة بحد ذاتها يجلب الكثير من التناقضات في ردود الأفعال، التي تباينت بين مؤيد ومعارض لها، ولكل أسبابه.

تري بعض الإدارات في التشاركية خياراً غير موفق، بالمقابل تعلق أصوات الأكاديميين والمتابعين، ممن يرون فيها نوعاً من «الخصخصة» إلا أنها بمنزلة الدواء الوحيد الذي لا بد منه.. وهنا يقدم الخبير الاقتصادي جورج خزام رؤية حول التشاركية، من مبدأ أن انفصال الملكية عن الإدارة هو السبب الأكثر أهمية لفشل القطاع العام في قيادة الاقتصاد الوطني، أي أن المدير ليس هو المالك وليس مهتماً إلا بمصلحته الشخصية على حساب المصلحة العامة للمؤسسة التي يديرها.

وهنا تغدو الخصخصة هي الحل الأمثل، حيث يكون صاحب الخبرة بالعمل من القطاع الخاص حاضراً بمكان العمل، فتقسم التشاركية هنا بنوع أقرب للخصخصة وتحويل بعض القطاعات الحكومية لقطاع مشترك مع القطاع الخاص.

خصخصة القطاعات الخاسرة هو ربيع صافٍ بحد ذاته برأي خزام، لأن السبب الوحيد لخسارة أي قطاع حكومي هو سوء الإدارة، وهنا تبدو الخصخصة الحل الوحيد أيضاً برأيه.



ويعود الدكتور العدي داعياً الجميع لترجمة توجهات السيد رئيس الجمهورية بشار الأسد، بقوله: «علينا الانطلاق لتبني أسس السوق الاقتصادي الذي يقوم على المنافسة والفائدة بالدرجة الأولى، وأن تتحول القطاعات الاقتصادية أولاً بأول نحو اقتصاد السوق، حيث نقلل من الأعباء الاقتصادية الموروثة».

هناك من يقول: إنها ليست مناسبة للاقتصاد السوري في ظل أزمات قائمة كهذه، وأن تطبيقها قد يظهر عيوباً والمشروعات الوليدة لن تكون ناجحة كما يجب، لتحملها عيوب ذلك الإرث من القطاع العام وكذلك النظرة الفردية للقطاع الخاص ومنهجية عمله واستثماره قد يولد بعض الإشكالات.. ليبقى كل ما جرى وما يجري هو مقاربات خجولة من الخاص ولا يعول عليها كثيراً، ليبقى الحل الأنسب بالتوجه إلى اقتصاد السوق من دون خجل أو مواربة، وإعادة تفاصيل قانون التشاركية من البداية وتعديل بعض فقراته.

متطلبات نجاح التشاركية

إذاً ما المطلوب لنجاح التشاركية بين القطاعين وفق الواقع الحالي للاقتصاد السوري؟ سؤال يتبادر لأذهان الجميع، في وقت يرى فيه الأستاذ في كلية الاقتصاد جامعة حلب حسن حزوري أنه وفق الواقع الحالي وفي جميع القطاعات والأنشطة، يجب أن تركز على معايير معينة يتم الاستناد إليها في اتقاء المشروعات أو القطاعات التي تحتاج إلى تشاركية، ولا بد أن تتبنى هذه المعايير من الأهداف التنموية والحاجات الاقتصادية والاجتماعية الوطنية.

هنا علينا التمييز بين نوعين من التشاركية وفق رؤية حزوري، الأولى دائمة بنسب محددة من رأس المال توزع بين العام والخاص، تضم مشاريع تقدم سلعاً أو خدمات، وبين تشاركية مؤقتة، يتم تنفيذها عبر عقود (BOT) بناء، تشغيل، نقل أو غيرها من صيغ التشاركية ولمدة زمنية محددة، ومن ثم الانتقال بعدها إلى المشروع بالكامل إلى القطاع العام، إضافة للتشاركية عبر شركات مساهمة مشتركة، مع القطاع الخاص، سواء كان ذلك مع شركاء اعتبارياً أم شركاء طبيعيين.

ويضيف حزوري شارحاً أهمية الخطوة في واقع الاقتصاد السوري الراهن قائلاً: «التشاركية ضرورة ولا بد منها لاعتبارات عديدة، منها: تبعات الحرب من التدمير الذي طال قسماً كبيراً من المعامل والشركات والمنشآت، وبالتالي توقفها عن العمل، يقابل ذلك عجز الحكومة عن تأمين الموارد المالية الكافية لإعادة تأهيل هذه المنشآت، أو تجديد خطوطها الإنتاجية، من هنا تأتي ضرورة التشاركية لأسباب مالية وإدارية وتسويقية، وعدم قدرة الشركات الحكومية على مواكبة التغيرات التكنولوجية والتسويقية، أو على إنتاج أو تقديم سلع وخدمات قادرة على المنافسة داخلياً وخارجياً.

الثقة أولاً، من هنا انطلق الدكتور حزوري في حديثه عن أهميتها وضرورة وجودها بين الطرفين، ضمن مبادئ: الأول تعزيز وتطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة من (شفافية، عدالة، شمولية، فاعلية، كفاءة ومساءلة).. إلخ، وثانياً: إيجاد بيئة تشريعية من قوانين وتشريعات، وتوعمد بين مصلحة الدولة وفق اعتبارات اقتصادية واجتماعية وأمنية ومصصلحة القطاع الخاص الذي يبحث عن الأمان الاقتصادي. كل ذلك لا يلغي أهمية إعادة تقييم عادل وشامل لمنشآت القطاع العام وكل الأملاك الحكومية التي يمكن أن تكون موضوعاً للتشاركية برأي د. حزوري، ما يتطلب اللجوء إلى دراسات جدوى اقتصادية تفصيلية بكل أبعادها، القانونية، التسويقية، الفنية والمالية،

والتي تم التخلي عن شركات معتبرة أو لم تحقق العائد الاقتصادي المطلوب للقطاع الخاص، بعد حسابات فإن إعادة هيكلة اقتصادياً وإنتاجياً تكون مكلفة، ومن الصعب إعادة لها للدورة الاقتصادية، فلا ضير هنا من التخلي عنها، لاستحالة عودتها للإنتاج في ظل ظروف صعبة.

لا أحد ينكر أن مثل تلك الشركات جاءت ونشأت في سنوات قديمة وأحدثت في ظل توجهات وأفكار اشتراكية بحتة، وبأن نفس هذه التوجهات بلا رجعة هو أمر قد يكون نافعاً، مثل تحقيق الهدف الاقتصادي والاجتماعي معاً في ذلك الحين.

فالمهرف الاقتصادي لم يتحقق، لا بل أخفق إخفاقاً ذريعاً، وهنا علينا التفكير بخيار آخر، قد يكون التخلي عن البعض، والذي محال عودته بعائد اقتصادي.. وكمثال طرحه الدكتور في كلية الاقتصاد إبراهيم العدي، شركة نقل داخلية للقطاع العام خاسرة. إذا تم التخلي عنها لستتثمر مقابل المحافظة على الأيدي العاملة كاملة مع تطبيق بعض المحددات، فهذا لا شك قد يتحقق الهدف الاقتصادي منها بوقف تزييف الخسائر وصعوبة تأهيلها كما يجب من جانب الحكومة، كما يتحقق الهدف الاجتماعي من خلال تشغيل الأيدي العاملة بالصورة المنتظمة.

التشاركية بالصورة الحالية غير واضحة المعالم، وربما تشكل خطورة بأن يصبح الشريك مالكا حقيقياً، وبالتشاركية الحقيقية المنشودة يجب أن تكون الدولة المالك الغائب، كما أنها ليست بالبيع كما يظن البعض، متسائلاً: لماذا لا يتم تسهيل وتبسيط إجراءات التخلي بصورة أفضل؟ مع اشتراطات ومطرة خضية من الوقع بالأخطاء والإشكالات، لوجود بعض حالات القصور وعدم الوضوح بالشكل الصحيح.

لا بد من أن تتحول القطاعات الاقتصادية أولاً بأول نحو اقتصاد السوق لتعزيز النمو

الاجتماعية والبيئية، وبما ينسجم مع الأهداف التنموية والحاجات الاقتصادية، وإلى تقييم عادل لمجموع الأصول الثابتة، فالتجارب العديدة لمشاريع التشاركية، أثبتت وجود هدر للمال العام وغبن من الطرف الحكومي لمصلحة القطاع الخاص.

كما أنه عند الحديث عن القطاع العام، تقصد به القطاع العام الصناعي، الزراعي والخدمي، ومع ذلك نجد أن معظم الشركات الخاسرة تقع ضمن شركات الاقتصاد الحقيقي، والمقصود هنا وفق رؤية حزوري الشركات الصناعية والزراعية، التي تتعدد أسباب خسارتها، فمنها ما يتعلق بالأنظمة والقوانين وتعدد الجهات الرقابية والوصائية، ومنها قد يكون بسبب الإدارة والفساد وعدم وضع الرجل المناسب في المكان المناسب، ومنها يعود لارتفاع تكاليف الإنتاج الثابتة، وعدم القدرة على التشغيل الأمثل للطاقات الإنتاجية، نتيجة تهاك الخطوط الإنتاجية.

وقدمها، لأسباب كثيرة مثل التقادم التكنولوجي وعدم جدوى تشغيلها فنياً وتسويقياً، أو نتيجة نقص العمالة، بسبب تدني الرواتب والأجور مقارنة برواتب القطاع الخاص، ما يجعل من شركات القطاع العام، مركزاً للتدريب المهني للقطاع الخاص، وبالتالي دوران مستمر لليد العاملة، وهجرة مستمرة للكفاءات الفنية والإدارية.

إيجابيات وسلبيات

النظر للأمر من زاوية واحدة يعد جنوحاً عن الموضوعية، من منطلق أن لكل مشروع نقاط قوة وضعف، يتم التركيز على مكامن القوة وتلافي الضعف الحاصل، كما هو حال التشاركية، وما يبني عليها من أعمال بتوفير الموارد المالية التي لم تعد الحكومة قادرة على تأمينها في الوقت الراهن، وتقديم الإدارة المثلى للمنشآت، إلى جانب سلع وخدمات بكفاءة أعلى وفاعلية أفضل، من الكثير من منشآت القطاع العام، بالحد من الهدر وتخفيض التكاليف والاستفادة من مرونة خبرات القطاع الخاص في الإدارة والتشغيل والصيانة لجهة زيادة الإنتاجية، وتوزيع المخاطر بين العام والخاص، أو تخفيضها كحد أدنى، ولا سيما مخاطر التشغيل.

بما تغدو الفكرة غير مناسبة برأي حزوري من باب تقويت فرصة الإيرادات الصافية عن الخزينة العامة نتيجة التشاركية، وخاصة لبعض القطاعات الإستراتيجية، كقطاع الاتصالات مثلاً، أو ضعف الفريق التفاوضي الممثل للجهات الحكومية المعنية بالتشاركية، نتيجة عدم امتلاكه الخبرة الكافية أو مهارات التفاوض الفعال، ما يؤدي إلى الإضرار بحقوق الدولة أو إخفاق التفاوض مع القطاع الخاص أحياناً، الذي يفضي إلى تنظيم عقود غير متوازنة يشوبها الفساد أحياناً.

دمشق قائمة
من دمشق للجلك سورية

المرشحة المستقلة
لعضوية مجلس الشعب - دمشق قطاع (ب)

الدكتورة الصيدلانية ربا ميرزا
علم وعمل.. هوية وانتماء

دمشق قائمة
من دمشق للجلك سورية

المرشح المستقل
لعضوية مجلس الشعب - دمشق قطاع (ب)

الاقتصادي مصان النحاس
معاً لدعم المشاريع الصغيرة